فصل

[في وقوع الاسم مستعاراً بحسب الحس وهو ليس كذلك]

اعلم أنك تجد الاسم وقد وقع من نظم الكلام الموقع الذي يقتضي كونه مستعاراً ثم لا يكون مستعاراً، وذاك لأن التشبيه المقصود منوط به مع غيره، وليس له شبه ينفرد به، على ما قدمت لك من أن الشبه يجيء منتزعاً من مجموع جملة من الكلام، فمن ذلك قول داود بن علي حين خطب فقال:

شكراً شكراً إنا واللّه ما خرجنا لنحفر فيكم نهراً، ولا لنبني فيكم قصراً، أظن عدو اللّه أن لن نظفر به، أُرخِيَ له في زمامه، حتى عثر في فضل خطامه، فالآن عاد الأمر في نصابه، وطلعت الشمس من مطلعها، والآن قد أخذ القوس باريها، وعاد النبل إلى النزعة، ورجع الأمر إلى مستقره في أهل بيت الرأفة والرحمة[1].

[الفرق بين التمثيل والاستعارة]

فقوله: الآن أخذ القوس باريها ـ وإن كان القوس يقع كناية عن الخلافة والباري عن المستحق لها ـ فإنه لا يجوز أن يقال إن القوس مستعار للخلافة على حد استعارة النور والشمس، لأجل أنه لا يتصور أن يخرج للخلافة شبه

---

(1) الخطام ككتاب: حبل يجعل في عنق البعير وثنى في خطمه، وكل ما وضع في مخطم البعير (أنفه) ليقتاد به. والنزعة بالتحريك: الرماة بالنبل جمع نازع، وفي الأمثال «صار الأمر إلى النزعة» أي قام بإصلاحه أهل الاناة والسياسة. ومنها: «عاد السهم إلى النزعة» أي رجع الحق إلى أهله، فالجملة في كلام الخطيب بمعنى ما قبلها وما بعدها مراداً لا مفهوماً.

من القوس على الانفراد وأن يقال «هي قوس» كما يقال «هي نور وشمس»، وإنما الشبه مؤلف بحال الخلافة[1] مع القائم بها ومن حال القوس مع الذي براها، وهو أن الباري للقوس أعرف بخيرها وشرها، وأهدى إلى توتيرها وتصريفها إذ كان العامل لها. فكذلك الكائن على الأوصاف المعتبرة في الإمامة والجامع لها يكون أهدى إلى توفية الخلافة وأعرف بما يحفظ مصارفها عن الخلل، وأن يراعى في سياسة الخلق بالأمر والنهي التي هي المقصود منها ترتيباً ووزناً تقع به الأفعال مواقعها من الصواب، كما أن العارف بالقوس يراعي ـ في تسوية جوانبها، وإقامة وترها، وكيفية نزعتها، ووضع السهم الموضع الخاص منها ـ ما يوجب في سهامه أن تصيب الأغراض، وتُقرطسَ في الأهداف، وتقع في المقاتل، وتصيب شاكلة الرَّميّ[2].

وهكذا قول القائل وقد سمع كلاماً حسناً من رجل دميم: «عسل طيب في ظرف سوء» ليس (عسل) ههنا على حده في قولك: ألفاظه عسل، لأجل أنه لم يقصد إلى بيان حال اللفظ الحسن وتشبيهه بالعسل في هذا الكلام الحسن من المتكلم المنشىء في منظره، وإنما قصد إلى قياس اجتماع فضل المخبر، مع نقص المنظر، بالشبه المؤلف من العسل والظرف، ألا ترى أن الذي يقابل الرجل هو «ظرف سوء» وظرف سوء لا يصلح تشبيه الرجل به على الانفراد، لأن الدمامة لا تعطيه صفة الظرف من حيث هي دمامة ما لم يتقدم شيء يشبه ما في الظرف من الكلام الحسن أو الخلق الجميل، أو سائر المعاني التي تجعل الأشخاص أوعية لها.

فمن حقك أن تحافظ على هذا الأصل وهو أن الشبه إذا كان موجوداً في الشيء على الانفراد من غير أن تكون نتيجة بينه وبين شيء آخر ـ فالاسم مستعار لما أخذ الشبه منه كالنور للعلم، والظلمة للجهل؛ والشمس للوجه الجميل، أو

---

(1) كأنه جعل «مؤلفاً» في معنى مصور ومحصل فعداه بالباء (ش) يغني على سبيل التضمين وهو سماعي عند الجمهور، فهل يعده عبد القاهر وهو من أئمة النحاة قياسياً أم هذا خطأ من الناسخ كما يدل عليه قوله: ومن حال القوس الخ.

(2) تقرطس: تصيب القرطاس وهو الهدف وتقدم. والشاكلة: الخاصرة والرميّ: الصيد المرمي ولم أرهم يقولونه إلا بالتاء (الرمية).

الرجل النبيه الجليل. وإذا لم تكن نسبة الشبه إلى الشيء على الانفراد، وكان مركباً من حاله مع غيره فليس الاسم بمستعار ولكن مجموع الكلام مثل.

واعلم أن هذه الأمور التي قصدت البحث عنها أمور كأنها معروفة مجهولة. وذلك أنها معروفة على الجملة لا ينكر بيانها في نفوس العارفين ذوق الكلام والمتمهرين في فصل جيده من رديئه[1] ومجهولة من حيث لم تتفق فيها أوضاع تجري مجرى القوانين التي يرجع إليها فتستخرج منها العلل في حسن ما استحسن، وقبح ما استهجن، حتى تعلم علم اليقين غير الموهوم، ويضبط ضبط المزموم المخطوم[2]، ولعسل الملال إن عرض لك، أو النشاط إن فتر عنك، قلت: ما الحاجة إلى كل هذه الإطالة وإنما يكفي أن يقال: الاستعارة مثل كذا ثم تعقد كلمات وتنشد أبيات، وهكذا يكفينا المؤنة في التشبيه والتمثيل يسيرٌ من القول. فإنك تعلم أن قائلاً لو قال: الخبر مثل قولنا: زيد منطلق، ورضي به وقنع ولم تطالبه نفسه بأن يعرف حداً للخبر إذا عرفه تميز في نفسه من سائر الكلام حتى يمكنه أن يعلم أن ههنا كلاماً لفظه لفظ الخبر وليس هو بخبر ولكنه دعاء كقولنا: رحمة اللَّه عليه، وغفر اللَّه له. ولم يجد في نفسه طلباً لأن يعرف أن الخبر هل ينقسم أو لا ينقسم، وأن أول أمره في القسمة أنه ينقسم إلى جملة من الفعل والفاعل، وجملة من مبتدأ وخبر، وأن ما عدا هذا من الكلام لا يأتلف بفم، ولم يحب أن يعلم أن هذه الجملة يدخل عليها حروف بعضها يؤكد كونها خبراً، وبعضها يحدث فيها معاني تخرج بها عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب. وهكذا يقول إذا قيل له «الاسم مثل زيد وعمرو»: اكتفيتُ ولا أحتاج إلى وصف أو حد يميزه من الفعل والحرف، أو حد لهما إذا عرفتهما عرفت أن

(1) تمهر الرجل: حذق كمهر.

(2) المزموم والمخطوم واحد في المعنى. فالأول: ما شد بالزمام أي المعقود. والثاني: البعير وضع على خطمه (كأنفه وزناً ومعنى) الخطام (وتقدم تفسيره) ليقتاد وكذا الممنوع من الكلام.

وكلام المصنف هنا صريح في أن البيان كان قبل تصنيفه هو لهذا الكتاب أمراً ذوقياً لا فناً ذا قواعد وحدود ورسوم، وأنه هو الذي جعله فناً أو علماً مدوناً.

ما خالفهما هو الاسم على طريقة الكتاب، ويقول: لا أحتاج إلى أن أعرف أن الاسم ينقسم فيكون متمكناً أو غير متمكن، والمتمكن يكون منصرفاً وغير منصرف، ولا إلى أن أعلم شرح غير المنصرف والأسباب التسعة التي يقف هذا الحكم على اجتماع سببين منها أو تكرر سبب في الاسم[1]، ولا أنه ينقسم إلى المعرفة والنكرة، وأن النكرة ما عم شيئين فأكثر، وما أريد به واحد من الجنس لا بعينه، والمعرفة ما أريد به واحد بعينه أو جنس بعينه على الإطلاق، ولا إلى أن أعلم شيئاً من الانقسامات التي تجيء في الاسم ـ كان قد أساء الاختيار وأسرف في دعوى الاستغناء عما هو محتاج إليه إن أراد هذا النوع من العلم[2].

ولئن كان الذي يتكلف شرحه لا يزيد على مؤدى ثلاثة أسماء: وهي التمثيل والتشبيه والاستعارة، فإن ذلك يستدعي جملاً من القول يصعب استقصاؤها، وشعباً من الكلام لا تستبين لأول النظر أنحاؤها، إذ قولنا «شيء» يحتوي على ثلاثة أحرف ولكنك إذا مددت يداً إلى القسمة، وأخذت في بيان ما تحويه هذه اللفظة، احتجت إلى أن تقرأ أوراقاً لا تحصى، تتحشم من المشقة والنظر والتفكير ما ليس بالقليل النزر. والجزء الذي لا يتجزأ يفوت العينَ ويدق عن البصر، والكلام عليه يملأ أجلاداً عظيمة الحجم. فهذا مثلك إن أنكرت ما عنيتُ به من هذا التتبع، ورأيتُه من البحث وآثرته من تجشم الفكرة، وسومها أن تدخل في جوانب هذه المسائل وزواياها، وتستثير كوامنها وخفاياها، فإن كنتَ ممن رضي لنفسه أن يكون هذا مثله، وههنا محله، فعب كيف شئت، وقل ما هَويت، وثق بأن الزمان عونك على ما ابتغيت، وشاهدك فيما ادعيت، وأنك واجد من يصوب رأيك ويحسن مذهبك، ويخاصم عنك، ويعادي المخالف لك[3].

---

(1) يريد بتكرر السبب قيامه مقام السببين.

(2) يعني علم اليقين (ش) والمتبادر أن المصنف أراد علم النحو.

(3) قد وقع ما توقعه المصنف من اكتفاء الجمهور بعده بالإجمال من معنى التشبيه والتمثيل والاستعارة وغيرها من قواعد البيان والمعاني، وتركوا هذا التفصيل الفلسفي الذي هو روح العلم ولبابه، حتى صار أوسع الناس علماً بتلك المصطلحات والتعريفات والتقسيمات الجافة، أجهلهم بالبلاغة والفصاحة، وأعرقهم في العي والفهاهة، وأعجزهم عن فهم الكلام البليغ، دع إنشاءه مرسلاً أو منثوراً أو منظوماً.